عشرات المستوطنين يقتحمون الأقصى بقيادة وزير إسرائيلي

تعثر الانتخابات الفلسطينية بعد رفض الرئيس عباس طلب الفصائل

رئيس لجنة الانتخابات الفلسطينية حنا ناصر

الأراضي المحتلة – «وكالات»: عبرت فصائل فلسطينية عن امتعاضها، من الرد السلبي من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، حول ضرورة عقد لقاء وطني قبل إصدار مرسوم رئاسي بتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية.

وقال مسؤولون فلسطينيون، إن «رئيس لجنة الانتخابات الفلسطينية حنا ناصر، الذي زار قطاع غزة أمس، والتقى بالفصائل الفلسطينية، أبلغهم بأن الرئيس الفلسطيني لا يمانع في إجراء اللقاء الوطني مع كافة القوى، ولكن بعد إصدار مرسوم بإجراء الانتخابات».

وقال القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خالد البطش، إن «الطريق للوحدة ليس عنوانها الانتخابات، بل ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، وإعادة بناء منظمة التحرير، وإعادة الاعتبار للمشروع الوطني».

من جانبها، قالت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في بيان، إن «إنجاح الانتخابات والتوافق على سبل وشروط إجرائها، يتطلب حوارا وطنيا شاملا على مستوى الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية».

وأضافت، أن «الاجتماع بهدف لبحث الانتخابات الشاملة لمؤسسات السلطة الفلسطينية الرئاسية والتشريعية، ومؤسسات منظمة التحرير والمجلس الوطني الفلسطيني، وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، لضمان حريتها ونزاهتها وشمولها واحترام نتائجها».

أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فقالت على لسان عضو مكتبها السياسي ماهر مزهر، إن «الرئيس محمود عباس يرفض اللقاء الوطني قبل إصدار المرسوم الرئاسي للانتخابات، ما يعني دخولنا في نفق ومتاهة جديدة».

وزار وفد من لجنة الانتخابات المركزية، الثلاثاء، قطاع غزة والتقى بالفصائل الفلسطينية لاستكمال المشاورات حول الانتخابات، لكن الفصائل الفلسطينية رأت في المعلومات التي نقلتها اللجنة عن الرئيس، عودة للأجواء السلبية على عكس ما رشح عن اللقاءات السابقة.

من ناحية أخرى اقتحم عشرات المستوطنين الإسرائيليين، أمس الأربعاء، باحات المسجد الأقصى المبارك، من جهة باب المغاربة، بحماية مشددة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي.

وقالة وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، نقلاً عن شهود عيان، إن «57 مستوطناً اقتحموا باحات الأقصى، بينهم وزير الزراعة السابق في حكومة الاحتلال «يوري اريئيل»، ونفذوا جولات استفزازية في أرجاء المسجد، وسط محاولة بعضهم أداء طقوس تلمودية في المكان، قبل أن يغادروه من باب السلسلة».

من جهة أخرى تزايدت وتيرة التهديدات الإسرائيلية، بشن عملية عسكرية ضد قطاع غزة، بعد موجة التصعيد المحدودة الأخيرة التي شهدها القطاع، نهاية الأسبوع الماضي، حيث لوح أكثر من مسؤول إسرائيلي بعمل عسكري كبير ضد غزة، لمنع استئناف إطلاق الصواريخ من القطاع غزة.

وقابلت فصائل فلسطينية خاصة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، التهديدات الإسرائيلية بالتلويح بالقوة العسكرية للفصائل في قطاع غزة، وإعلان استعدادها لخوض جولة جديدة من الاشتباك مع جيش الاحتلال حال حدوثها.

وينتظر محللون للتهديدات الإسرائيلية والردود الفلسطينية عليها، على أنها بمثابة برميل بارود قد ينفجر في أي لحظة، خاصة في ظل توافر كافة الظروف للتصعيد العسكري بين غزة وإسرائيل، في ظل الأزمة الداخلية الإسرائيلية، وتردي الأوضاع المعيشية في قطاع غزة.

وقال الكاتب والمحلل السياسي، حسام الدجني، إن «البيئة الاستراتيجية داخل قطاع غزة تنذر بالانفجار من خلال تزايد معدلات الفقر والبطالة وتراجع فرص العمل، وانعدام الأمن الغذائي، كل هذه المؤشرات تدفع نحو الانفجار المسلح نحو إسرائيل».

وأضاف لـ24، أنه «على صعيد إسرائيل، فإن المؤسسة الأمنية تنظر للتهديد بالشمال في لبنان وسوريا على أنه أكثر أهمية من التهديد القادم من قطاع غزة، لكن المستويات السياسية في إسرائيل ربما يكون لها رغبة بأن أي موجة مع غزة ستحرك المياه الراكدة وتعزز فرص نتانياهو».

وتابع قائلاً: أن «هذا التضارب يضع حالة من الضبابية في الموقف، حيث أن فرص اندلاع التصعيد متوافرة وقوية، وفرص بقاء الأوضاع على ما هو عليه أيضا قوية، لكن سيبقى للعامل الميداني الحسم في إطلاق شرارة اندلاع أي مواجهة مقبلة».

ولفت الدجني، إلى أن الأكثر ترجيحاً في إسرائيل هو تقدير المؤسسة الأمنية والجيش ورئاسة الأركان، ومضيفاً: «في حال تقررت العملية العسكرية في غزة قد تتعارض المصالح داخل الكابينيت، وبالتالي فإن رئيس الأركان سيكون موقفه أكثر اعتباراً، لأن نتنياهو معني بهذه المغامرة، لإعادة هيبته وهروبه من ملف الفساد، ولكن قرار الحرب ليس بيده لوحده».

وقال الدجني، إن «تهديدات نتانياهو تأتي في سياق المزايدة الانتخابية، لأن من يريد أن يدخل في مواجهة ليس بحاجة لتهديدات، هي بروباغاندا إعلامية لإرضاء اليمين المتطرف في إسرائيل، ومحاولة استعادة ردع إسرائيل، ومحاولة للضغط على العالم لمحاولة بحث التفاهمات والتهدئة، بعد تهديدات حماس».

ولفت الدجني، إلى أنه حتى تصريحات الفصائل الفلسطينية قد تكون رسالة للوسطاء من أجل التحرك، لكسر الحصار عن قطاع غزة، والضغط على إسرائيل من أجل الالتزام بتفاهمات التهدئة.

من جانبه، قال المحلل السياسي محسن أبورمضان، «ربما تريد المستويات السياسية في إسرائيل تصدير الأزمة الداخلية المتعلقة بتشكيل الحكومة الإسرائيلية، مرة تجاه الشمال ولبنان، ومرة تجاه قطاع غزة، بهدف الهروب للأمام وعدم تنفذ استحقاق إنهاء حالة الحصار على قطاع غزة».

وأضاف أبورمضان لـ24، أن «التهديدات حتى التي جاءت من أحزاب اليسار والوسط، تأتي في ظل جهود زعيم حزب أزرق أبيض، بيني غانتس لتشكيل الحكومة، حيث يريد من خلال هذه التصريحات والتلويح بعدوان، أن يستقطب إحدى القوى اليمينية المتحالفة مع نتانياهو، وتفكيك التحالف اليميني، من خلال استقطاب كتلة أو كتلتين تمكنانه من تشكيل الحكومة، على اعتبار أنه شخص قوي وقادر على استعادة الردع في إسرائيل».

وتابع، «نتانياهو أيضاً وقادة حزبه من خلال تصريحاتهم ضد غزة يرغبون بأن يظهروا بأنه الأكثر تشدداً وتطرفاً، لكن لا أعتقد أن تتطور الأمور لمواجهة مباشرة، خاصة في ظل الحديث عن أن هناك بعض الأوساط تدعو لتحقيق تسوية مستدامة».

وحول تلويح إسرائيل باغتيال قيادات معينة في الفصائل الفلسطينية، قال المحلل السياسي الفلسطيني، إن «تداول بعض أسماء قادة الفصائل الفلسطينية على أنهم أهداف للاغتيال هي أيضا ضمن المزايدة الانتخابية، لأن العودة لسياسة الاغتيالات ستجلب رد فعل من المقاومة، وبالتالي فغن العودة للاغتيالات هي الشرارة التي ستبدأ المواجهة لكن لا أحد يعلم كيف ستنطفئ».

وأضاف «إسرائيل تريد أن تقول إن لديها أوراق قوة، وتستطيع أن تستخدمها في مواجهة قيادات ميدانية، لكن استئناف الاغتيالات ستكون عواقبه وخيمة».

الكرملين: الجاسوس النرويجي يطلب العفو من بوتين

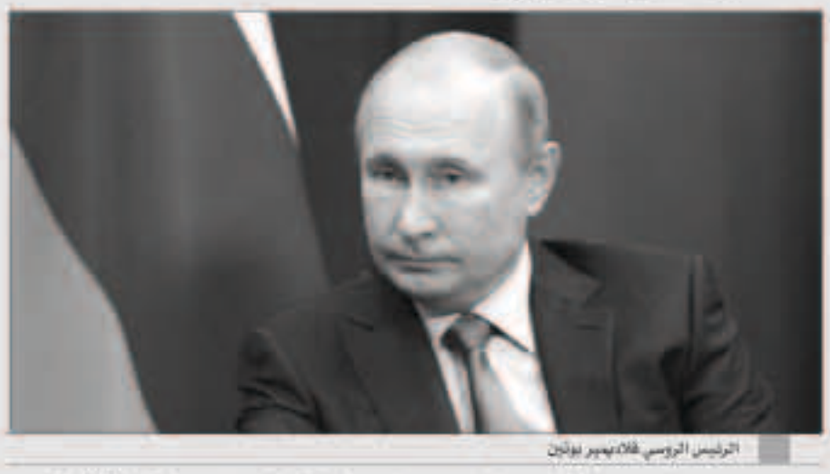
الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

موسكو – «وكالات»: كشف المتحدث باسم الكرملين، ديميتري بيسكوف، أن الجاسوس النرويجي بيرغ المسجون في روسيا توجه بالتماس العفو من الرئيس فلاديمير بوتين، وأن الجهات المختصة تدرس هذا الطلب وفقاً للقانون، وفقاً لما أوردته قناة «روسيا اليوم» على موقعها الإلكتروني، أمس الأربعاء.

ويقضي النرويجي «فوردي بيرغ» عقوبة السجن 14 سنة، بعد أن ألقت الأجهزة الأمنية الروسية القبض عليه سنة 2017 وأدين بالتجسس في روسيا.

واتهم بيرغ بالتجسس لصالح النرويج وبجمع معلومات عن الغواصات النووية الروسية، واستقطبته المخابرات النرويجية ووافق على التعاون معها مقابل مبلغ مالي.

وقد تم اعتقاله أثناء تلقيه معلومات من مواطن روسي كان يعمل لدى شركة عسكرية.

الحكومة الإسبانية تنشر قوات أمن مكثفة في كتالونيا

عناصر من الأمن الإسباني

مدريد – «وكالات»: تعتزم الحكومة الإسبانية نشر أعداد كبيرة من قوات الأمن خلال الانتخابات البرلمانية المقررة يوم الأحد في إقليم كتالونيا شمال شرقي البلاد، حيث تحولت الاحتجاجات المعتادة إلى أعمال عنف في الأسابيع الماضية.

وبالإضافة إلى 8 آلاف فرد من الشرطة الإقليمية، يتم نشر ما يصل إلى 4500 فرد من الشرطة الوطنية والحرس المدني لضمان النظام، حسبما ذكرت صحيفة إل باييس الإسبانية أمس الأربعاء نقلاً عن السلطات.

كانت المحكمة العليا الإسبانية أصدرت الشهر الماضي أحكاما بالسجن لفترات وصلت إلى 13 سنة بحق تسعة من قادة الحركة الانفصالية في كتالونيا بسبب إدانتهم فيما يتعلق بتنظيم استفتاء غير قانوني في عام 2017 حول استقلال الإقليم.

وخرج المتظاهرون إلى الشوارع بانتظام منذ صدور حكم المحكمة، وتحول معظم المظاهرات إلى عنف.

ويعود الإسبان إلى صناديق الاقتراع في 10 نوفمبر الجاري بعد انتخابات جرت في أبريل 2019 ويونيو 2016 وديسمبر 2015، وأسفرت جميعها عن نتائج غير حاسمة وتركت حكومات أقلية مسؤولة عن إدارة شؤون البلاد.

وتشير استطلاعات الرأي إلى أن حزب العمال الإشتراكي بزعامة رئيس الوزراء المنتهية ولايته بيدرو سانشيز سيفوز مرة أخرى بأكبر عدد من الأصوات في انتخابات الأحد المقبل، لكنه لن يحصل على أغلبية، في استنساخ لما حدث في انتخابات شهر أبريل. ويتولى سانشيز حاليا حكومة تصريف أعمال.

بدء الحملة الانتخابية في بريطانيا على خلفية «بريكست»

بوريس جونسون

لندن – «وكالات»: افتتح رسمياً أمس الأربعاء حملة الإنتخابات التشريعية المبكرة المقررة في 12 ديسمبر والتي دفع إليها ملف بريكست، بحل البرلمان وسط غموض كبير يلف نتيجة الاقتراع.

وتتوجه رئيس الوزراء بوريس جونسون إلى قصر بكينغهام ليطلب من الملكة حل البرلمان الذي حالت الانقسامات داخله حتى الآن دون تنفيذ قرار الخروج من الإتحاد الأوروبي، بعد أن أيده 52% من البريطانيين في استفتاء في يونيو 2016 وتم تأجيله ثلاث مرات.

وتشير استطلاعات الرأي بانتظام الى تقدم حزب المحافظين بعشر نقاط، لكن جون كورتيس المحلل السياسي والخبير الكبير بالإستطلاعات في المملكة المتحدة يدعو للحذر من هذه الاستطلاعات.

وينوي جونسون الذي كان له دور حاسم في التصويت لبريكست في 2016، أن يركز حملته على اعتبار أنه الوحيد القادر على تنفيذ عملية خروج المملكة من الاتحاد في الموعد المحدد في 31 يناير 2020.

وفي مواجهته سيركز زعيم حزب العمال جيريمي كوربن على أنه الوحيد الذي يمكنه أن يحصل من بروكسل على اتفاق حول بريكست يحترم حقوق العمال ويعرضه لاحقاً على استفتاء ينص أيضاً على خيار البقاء في الاتحاد الأوروبي.

وعلى جانبي الحزبين الكبيرين هناك احزاب صغيرة يمكن أن تعرقل أحلامهما في الحصول على الأغلبية في البرلمان.

وهدد حزب نايجل فاراج بقضم أصوات من حزب جونسون من خلال تبنيه قطيعة أكثر وضوحا مع الاتحاد الأوروبي من تلك المقررة في الاتفاق الذي تفاوض عليه رئيس الوزراء مع الأوروبيين.

وعلى الطرف الآخر هناك الديمقراطيون الاحرار (الليبراليون) المؤيدون لأوروبا، الثابتون في رفضهم الخروج من الاتحاد الاوروبي بزعامة جو سوينسون، ويريد هؤلاء إلغاء بريكست ويمكنهم أن يحصدوا أصوات المحافظين المعتدلين المؤيدين لأوروبا وأيضا العماليين الذين خاب أملهم من مواقف زعيمهم المترددة من المسألة.

ومن المقرر أن يطلق جونسون مساء الأربعاء حملته في تجمع في قلب البلاد في ويست ميرلاند وسيخوض في مواضيعه المفضلة وأولها بريكست بالطبع لكن أيضا القضايا الاجتماعية التي تم اهمالها في السنوات الاخيرة بسبب ملف بريكست الذي هيمن على السياسة البريطانية. ومن هذه القضايا التربية والسكن والصحة والأمن.

نتنياهو: لن نسمح لطهران بتطوير أسلحة نووية

ماكرون: قرارات إيران بشأن «النووي» خطيرة

طهران تستأنف أنشطة تخصيب كانت مجمدة

عواصم – «وكالات»: وصف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أمس الأربعاء، في بكين «بالخطيرة» القرارات التي أعلنتها إيران الثلاثاء، حول استئناف نشاطات تخصيب اليورانيوم المجمدة حتى الآن، داعيا إلى «استخلاص النتائج بشكل جماعي».

وقال ماكرون في مؤتمر صحافي: «للمرة الأولى وبشكل واضح وبدون تحديد سقف، تقرر إيران الخروج من إطار خطة العمل المشتركة الشاملة وهو تغيير كبير».

وأضاف «ساجري مناقشات في الأيام المقبلة، بما في ذلك مع الإيرانيين وعلينا أن نستخلص النتائج بشكل جماعي».

من جهة أخرى دعا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إيران، أمس الأربعاء، إلى الوفاء ببنود اتفاقها النووي المبرم في عام 2015 مع القوى العالمية، لكنه قال إن موسكو «تتفهم» سبب تقليص طهران لالتزاماتها.

وقال لافروف للصحافيين في موسكو، إن التطورات بشأن الاتفاق النووي «مثيرة للقلق بشدة».

وألقى باللوم في الوضع على الولايات المتحدة التي انسحبت من الاتفاق، وأعادت فرض العقوبات على طهران.

من جانبه أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو، أن إسرائيل لن تسمح لإيران أبداً بتطوير أسلحة نووية.

وقال نتنياهو: «على ضوء الجهود الإيرانية الرامية لتوسيع برنامجها لتطوير الأسلحة النووية ولتوسيع تخصيب اليورانيوم الذي يهدف إلى تصنيع القنابل النووية، أقول وأكرر مرة أخرى.. لن نسمح أبداً لإيران بتطوير الأسلحة النووية».

وأضاف «هذا ليس لضمان أمننا ومستقبلنا فحسب، ولكن أيضا لضمان مستقبل الشرق الأوسط والعالم كله».

جاء هذا رداً على إعلان الرئيس الإيراني حسن روحاني الثلاثاء، أن بلاده ستبدأ من اليوم الخطوة الرابعة في خفض التزاماتها بموجب الاتفاق النووي.

من جانب آخر قال متحدث باسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أمس الأربعاء، إن مفتشي الوكالة التابعة للأمم المتحدة موجودون على الأرض في إيران، وسيرفعون تقريرا بعد أن قالت إيران إنها بدأت في ضخ غاز اليورانيوم في أجهزة الطرد المركزي بمنشأة فوردو.

وأضاف المتحدث في بيان «نحن على دراية بالتقارير الإعلامية المتعلقة بفوردو، مفتشو الوكالة موجودون على الأرض في إيران وسيرفعون تقريرا عن أي أنشطة ذات صلة لمقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا».

ولا يسمح اتفاق إيران النووي الموقع مع القوى الكبرى بأنشطة تخصيب في فوردو.

من جهة أخرى اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية، الثلاثاء، إيران بممارسة «الابتزاز النووي» وتعهدت بتشديد الضغوط عليها، وذلك بعد إعلان طهران استئنافها أنشطة تخصيب اليورانيوم.

وقال متحدث باسم الخارجية الأمريكية: «ليس لدى إيران سبب معقول لتوسيع برنامجها لتخصيب اليورانيوم في منشأة «فردو» أو أي مكان آخر، عدا كونها محاولة واضحة للابتزاز النووي لن تؤدي إلا إلى تعميق عزلتها السياسية والاقتصادية».

وأضاف «سنستمر في فرض أقصى الضغوط على النظام حتى يتخلى عن سلوكه المزعزع للاستقرار، بما في ذلك الأعمال الحساسة المتعلقة بالحد من انتشار الأسلحة النووية».

وقالت الخارجية الأمريكية إنها «ستنتظر التحقق من استئناف التخصيب عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة، والتي ضاعفت جهودها في مراقبة المنشآت النووية الايرانية بموجب الاتفاق».

وأعلن الرئيس الايراني حسن روحاني أن بلاده ستستأنف أنشطة التخصيب في منشأة فردو التي تقع قرب مدينة قم، والتي تم تعليق العمل فيها بموجب الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة وخمس دول كبرى عام 2015.

وتندرج الخطوة الإيرانية في إطار جهودها للحصول على فوائد ملموسة من الاتفاق الذي انسحبت منه الولايات المتحدة أخيراً، مع فرض الرئيس دونالد ترامب أيضا عقوبات جديدة على طهران تهدف إلى تقليص دورها الإقليمي.